جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الدراسات العليا

التكامل الإقليمي العربي

دراسة

في دور المملكة العربية السعودية

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد الباحث

محمد إبراهيم محمد العبد السلام

إشراف:

أ.د/ أحمد الرشيدي

أ.د/ محمد شوقي عبد العال

2010

الإجـــازة

أجازت لجنة مناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية بتقدير / جيد جدا بتاريخ 2010/3/17

بعد استيفاء جميع المتطلبات.

اللجنـــــة

الأسم	الدرجة العلمية	التوقيع
- أ.د/ أحمد عبدالونيس شتا	الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية	
- أ.د/ أحمد حسن الرشيدي	الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث	
- أ.د/محمد شوقي عبدالعال	الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية ومدير منتدى القانون الدولي.	
- ا.د/ عبدالله الأشعل	نائب مساعد وزير الخارجية الأسبق	

مقدمة الدراسة:

إن التكامل الإقليمي يعد من ضمن العمليات التي تندرج ضمن عملية إعادة مأسسة النظام العالمي الجديد، بحيث يجعل من الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة وسيطة بين الدولة الوطنية من ناحية، والنظام العالمي من ناحية أخري، ومن ثم فهي تجديد أو إعادة إحياء للنظم الإقليمية التي أصيبت بانتكاسة كبيرة مع المتغيّرات الجديدة في النظام العالمي، ولكنه إحياء من منظور الاقتصاد نظراً لإنّ العالم أضحي أكثر اقتصادية، وهي تجيء نتاجاً لتطور السوق العالمية والنظام الاقتصادي العالمي، وما تتضمناه من شبكة ضخمة من المنظمات والمؤسسات الدولية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل الكثيف، والثورة الصناعية الثالثة، وخاصة ثورة الاتصال والمعلوماتية.

ولقد أصبح التكامل الإقليمي هو الطريق السليم لأي تجمعات إقليمية تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار والحفاظ على مصالحها وتاريخها ومن ثم باتت عمليات التكامل بين العديد من أقاليم العالم هي المصطلح الأكثر تداولاً في الأوساط السياسية خاصة منذ تسعينات القرن العشرين وعليه لجأت الدول العربية إلى إتباع نفس النهج وبصرف النظر عن الاختلاف أو الاتفاق حول نجاح التكامل الإقليمي العربي إلا أن هذا التكامل يبقي حقيقة ثابتة جسدتها نشأة جامعة الدول العربية وما تبعها من تجمعات إقليمية عربية على المستوى الجزئي منها علي سبيل المثال تجربة التكامل الأوروبية والتي تتمثل في الاتحاد الأوروبي وتجربة دول الخليج العربي والمتمثلة في مجلس التعاون الخليجي.

ولاشك أن المملكة العربية بما تمثله من ثقل تاريخ ي وسياسي واقتصادي لعبت دوراً في الحفاظ على وحدة الصف العربي وفي كافة القضايا العربية ومن هذا المنطلق فإن الدور السعودي لا يغيب عن ساحة عملية التكامل الإقليمي إذ أنها تمثل توازن استراتيجي في هذه العملية.

وإن المملكة العربية السعودية لعبت دوراً في مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي وأيضا في الإتفاقيات العربية الإسرائيلية خاصة بالنظر إلى العلاقات السعودية الفلسطينية حيث أن الجانب السعودي لديه شعور على مستوياته المختلفة الشعبية والرسمية بأن هناك أمانة في أعناقه بشأن الحفاظ على المقدسات الإسلامية في فلسطين من منطلق أن السعودية حاضنة للمقدسات الإسلامية على أراضيها وبالتالي فإن حماية باقي المقدسات الإسلامية في كل أنحاء العالم خاصة بيت المقدس في فلسطين هو من الواجبات القومية ولم تكن لبنان أو سوريا أو مصر أو الأردن وهم أطراف الصراع العربي الإسرائيلي غائبة عن أذهان العقل السياسي السعودي بل أن السعودية لعبت دوراً تجاه كل طرف من أطراف الصراع العربي الإسرائيلي.

إن السياسة الخارجية السعودية لم تكن غائبة عن ملفات الصراع في الجهة الشرقية فقد مارست دوراً تجاه الحرب العراقية الإيرانية وذلك من خلال تقديم العديد من المبادرات لحل وإيقاف الحرب العراقية الإيرانية مع تمسك السعودي بمبادئ القومية العربية والحفاظ على وحدة الصف الإسلامي وهو ما كان يجعل من مساهمات السعودية تجاه تهدئة الأوضاع على الجبهة العراقية الإيرانية مقبولا لدي طرفي النزاع، وفي أعقاب الاحتلال العراقي للكويت وقفت السعودية وبقوة ضد الاغتصاب الذي تم ممارسته تجاه الكويت حتي استعادت الأخيرة أراضيها وهو ما تحقق بمساعدة العديد من دول العالم.

أضف إلي ذلك فإن المملكة العربية في خلال سعيها لتحقيق التكامل اعتمدت في إستراتيجيتها علي عدة مبادئ أساسية تقوم علي التمسك بالوحدة القومية العربية وإتباع المصالح العربية والقومية وإتباع النهج الإسلامي في التعامل مع الدول الإسلامية وغير الإسلامية ومن ثم فقد انتهجت مبدأ الحفاظ على المصالح العربية ووحدة الصف العربي ومن ثم عملت من أجل حل النزاعات الحدودية العربية ومن ضمنها مشكلة الحدود السعودية اليمنية والحدود السعودية العراقية كما تسبب الموقع الاستراتيجي للمملكة في مشاكل حدودية مع كثير من الدول العربية الشقيقة فإنه أتاح في الوقت نفسه التفاعل والتقارب مع تلك الدول مما زاد من التبادل التجاري

والثقافي، وخلق مصالح مشتركة ومتشابكة تساعد على زيادة المنافع المتبادلة كما هو الحال في مجلس التعاون لدول الخليج بإعتباره أحد أهم التجمعات العربية الناجحة في العصر الحديث، وقد تزايد اهتمام السعودية وحساسية نظامها السياسي تجاه التأثيرات الآتية من الخارج وخاصة تزايد اهتمام السعودية بمنطقة الخليج من زاوية أثرها على الأوضاع الداخلية في المملكة من انتصار الثورة الإيرانية بسبب ما يطرحه النظام الثوري الإيراني من توجهات سياسية مختلفة جذرياً خاصة أن النظام الثوري الإيراني يستند إلى تفسيرات خاصة للدين الإسلامي الذي هو نفسه مصدر أساسي لشرعية النظام السعودي بالرغم من الاختلاف المذهبي بين السنة والشيعة في البلدين. وجدير بالذكر انه بنشوب الحرب بين إيران والعراق أضيف بعد جديد للاهتمام السعودي بالمنطقة واستمرار الحرب يهدد بامتداد عملياتها خارج ساحتها الحالية، وهو ما يحدث بشكل أو بآخر سواء فيما عرف بحرب الناقلات أو في تهديد إيران لحرية الملاحة في الخليج أو غير ذلك من الأشكال التي قد تؤثر على المصالح السعودية في تأمين حقول النفط ومصافيه وطرق نقله أو بالتأثير على أمن النظام السياسي في السعودية حيث يمثل انتقال الحرب إلى خارج ساحتها الحالية وخاصة إذا وصلت إلى السعودية ظرفاً مشجعاً لبعض الفئات الاجتماعية والقوي السياسية المتربصة بالنظام لذا عملت السعودية على محورين جاء المحور الأول كمحاولة احتواء الحرب للحد من امتداد آثارها كحد أدني أو وضع نهاية كحد أقصي وهذا ما حاولته السعودية من خلال تشجيعها أو مشاركتها لبعض جهود الوساطة وقد أثبت السلوك السعودي في هذا المجال جديته في كل مؤتمرات قمة مجلس التعاون الخليجي، أما المحور الثاني فيتعلق ببناء القوة العسكرية اللازمة للتصدي لخطر إنتشار الحرب سواء بشكل منفرد أو بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فيما عرف بقوات درع الجزيرة وبناء على ذلك يمكن النظر إلى مجلس التعاون الخليجي على إنه ترجمة للمشروع السعودي في منطقة الخليج من حيث السعي إلى توفير الأمان لهذه الدول، وإقراراً للمكانة التي تحتلها المملكة في المنطقة.

ونتيجة للمأزق الذي ظلت تتخبط فيه جامعة الدول العربية، بسبب مجموعة من الخلفيات ومع تضاؤل إنجازاتها، وما آل إليه الوضع العربي على كل المستويات، ظل السؤال ملحاً عن كيفية

إصلاح هذا الخلل، وتفعيل دورها ومن هنا برزت إرادة عربية جماعية صادقة من أجل إخراج الجامعة من هذه الحالة التي وصفت بالشلل وفقدان الفاعلية، من اجل مواجهة التحديات الدولية والإقليمية الجارفة، ولتحويل هذه الإرادة إلى برامج عملية قادرة على النجاح تم تقديم مجموعة من المبادرات والمقترحات منها ما أتخذ صبغة رسمية ومنها ما كان غير رسمياً، ربما قد تكون حلاً ومقدمة للخروج من هذا المأزق، وقد كان من أهم المبادرات التي تم تقديمها بهذا الصدد هو المبادرة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية من أجل تطوير الجامعة العربية.

وأخيراً يجب القول أن المتابع لتاريخ العلاقات البينية العربية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية ومنذ ظهور جامعة الدول العربية عام 1945 وقد أنقسم العرب واختلفوا في الخمسينيات حول سياسة الأحلاف وخصوصاً حلف بغداد وإنقسموا في الستينيات حول حرب اليمن وإختلفوا في السبعينيات حول كامب ديفيد وإنقسموا في الثمانينيات حول الحرب العراقية الإيرانية وإنقسموا في التسعينيات حول التسوية مع إسرائيل وحول العدوان الأمريكي على العراق، وهم اليوم منقسمون حول قضايا متعددة لأنهم لم يتعودوا على المصارحة وحل الخلافات ضمن آليات متفق عليها ولم يحاولوا أن يحددوا بدقة قضايا الخلاف ويضعوا إستراتيجية للتعامل معها ولمواجهة أية خلافات مستقبلية، إذن بعيداً عن خطاب التضامن العربي والأمة العربية الواحدة والمصير العربي المشترك والأخوة العربية والتي تحفل بها كل بيانات القمم العربية الخ فإن العلاقات البينية العربية لاترتقي لمستوي التكامل بالصورة التي تحقق الوحدة العربية التي تطمح إليها كافة الشعوب العربية.

ولو حاولنا البحث عن أصل الخلافات بين الأنظمة العربية فلا نجد لها مبررات قوية فلا توجد مشاكل حدود ولا خلافات أيديولوجية ولا تباين في الأنظمة الاقتصادية أو تنافس على الأسواق، حيث أن جذور الخلافات نجدها نابعة من حالة عجز وفشل الأنظمة في سياساتها الوطنية الداخلية وفي مواجهة التحديات الخارجية، فتُخفي حالة الفشل والعجز عن مواجهة هذه التحديات باصطناع خلافات فوقية تأخذ مسميات غير مفهومة أو مبررة كالقول بمعسكر دول الممانعة ومعسكر دول الإعتدال، والمدقق بأسباب الخلافات سيجدها اليوم تتمحور حول الموقف من

الصراع العربي الإسرائيلي والموقف من إيران أو قضايا مرتبطة وتابعة لها كالحديث عن الأحلاف والتحالفات الخارجية والتشيع والهلال الشيعي والموقف من المقاومة،حتي حرب الخليج غير بعيدة عن هاتين القضيتين.

وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة ضمن سياق التعرف على مدى الإمكانيات والدور الذي تقوم به المملكة العربية في التكامل الإقليمي العربي ومن ثم نعرف مدى ما وصل إليه التكامل الإقليمي العربي والدور الذي تلعبه السعودية في هذا الصدد.

المشكلة البحثية:

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة منذ عام 1991 وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي– تهدف إلى إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد– أثر واضح على المستوى العالمي، وتختلف طبيعة هذا الأثر حسب ما إذا كانت الدولة نامية أم صناعية.

ومن أهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم أجمع ما شهده العالم يوم الخامس عشرة من أبريل سنة 1994حيث تم التوقيع من طرف مائة وإحدى عشر دولة على اتفاقية "مراكش" لإنشاء منظمة التجارة العالمية إيذاناً لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية أو ما يسمى بالعولمة التي إلى جانب وجهها الاقتصادي لها أوجه أخرى سياسية، وثقافية وحتى اجتماعية.

ومن أهم المتغيرات الأخرى بروز الدور التكاملي للاتحاد الأوروبي الذي جعله قوة إقليمية كبيرة ومؤثرة على كلا الاتجاهين الاقتصادي والسياسي، فهو المنظمة الوحيدة التي تجسد العملية التكاملية والاندماجية في أوروبا التي قبلت الدول الأعضاء بموجبها نقل جزء يتزايد باطراد من اختصاصاتها وصلاحياتها إلى مؤسسات مشتركة بغية الوصول إلى هدف نهائي طموح، هو تحقيق وحدة أوروبا السياسية باستخدام منهج وظيفي متدرج يبدأ بالاقتصاد وينتهي بالسياسة.

أما عن التجربة العربية إقليميا فقد تميزت بعلاقات بينية تمتاز بالتوتر وعدم الاستقرار بسبب مشكلات الحدود واختلاف النظم والأيديولوجيا ت السياسية وتباين موازين القوى، بالإضافة إلى طابع الصراع الذي اتسمت به العلاقات العربية مع الدول المجاورة كإسرائيل وتركيا وإيران، لذلك فقد كان من الصعب على الوطن العربي عزل قضايا السياسة والأمن عن قضايا الاقتصاد والتجارة على النحو الذي تم في أوروبا.

وعلى ذلك فإن إنجاح أي تجربة تكاملية مرهون بقدرة القائمين عليها على فهم وتشخيص عوامل القوة والضعف الفعلية والكامنة، ومحاولة الاستفادة من عوامل القوة إلى أقصى حد ممكن، والتغلب في الوقت نفسه على عوامل الضعف لصالح دفع العملية التكاملية، وفهم وتشخيص

طبيعة الفرص والمحاذير التي قد تتيحها أو تفرضها موازين القوى العالمية والإقليمية المحيطة بالتجربة التكاملية، واختيار أنسب الوسائل لتحقيق أهدافها المرجوة بما يتلاءم بهذه العوامل والموازين.

ومما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي يلقي بظلاله على العمل العربي المشترك، وهنا يبرز الدور السعودي فى حل التحديات المعوقة لعمليات التكامل والفعل بهذه العمليات قدما إلى الأمام من خلال جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وهو الدور الذي لعبته المملكة منذ فترة الستينيات حيث واجهت المملكة متغيرات المنطقة الجديدة من منطلق أن فكرة التحرير لم تعد مقصورة على المفهوم العسكري بل أثارت فكرة الحل الدبلوماسي ونادت به وانطلقت بهذا الفكر لتحتوي مع شقيقاتها العربيات هزيمة 1967 من خلال مؤتمر الخرطوم 1967 والذي يعتبر نقطة هامة فى إعادة صياغة التضامن العربي وتصفية الخلافات العربية كدولة إقليمية رائدة الدول العربية المؤيدة للحل السلمي الذي يعيد الأرض العربية المحتلة عام 1967 كما استطاعت صياغة التضامن العربي بعد انهيار التحالف العربي بعد نصر أكتوبر 1973 في إطار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من خلال انتهاج سياسة الوسط فى الخلافات العربية والتحرك من خلال المنظمات الإقليمية وهو ما يظهر الآن جليا من خلال مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز والمسماة بالمبادرة العربية بعد أن تبنتها جامعة الدول العربية.

ويكون السؤال المطروح حاليا هو ما هي حدود الدور السعودي وقدرته على التأثير فى عملية التكامل العربي وهل استطاعت المملكة من خلال تطوير علاقتها بباقى الدول العربية وجيرانها فى المنطقة وعضويتها فى جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تحقق غاياتها وأهدافها الإقليمية ؟ وما هو العائد الذي سيعود عليها جراء دورها في عملية التكامل الإقليمي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته حيث أن دور المملكة في العمل العربي المشترك يعد من الأدوار التي لاغني عنها لتحقيق التكامل العربي الذي يعد أحد الأمنيات القومية الكبرى للدول العربية وهو ما لن يتحقق إلا بقيام القوى الكبرى فى الإطار العربي بدفع مجهودات التكامل العربي وتعزيزها ومن هنا تنبع أهمية الدور السعودي باعتبار المملكة العربية السعودية دولة محورية ذات ثقل كبير فى الإطار العربي ولها تأثير واسع فى مجموعة من الدوائر الإقليمية الأخرى حيث تمتلك أدوات التأثير اللازمة حيث تعمل من خلال المؤسسات السياسية الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وكذلك المؤسسات الاقتصادية مثل صندوق النقد العربي وصندوق التنمية السعودي والمجلس الاقتصادي الاجتماعي بجامعة الدول العربية، والمؤسسات الثقافية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتزيد أهمية الدراسة بالتعرف على المجهودات المبذولة من قبل المملكة لدعم وتعزيز التعاون والتكامل العربي وحدود هذا الدور والتعرف على غايات ومصالح المملكة من توسيع دورها فى مجال التكامل الإقليمي.

<u>كما تستقى الدراسة أهميتها من:</u>

١. الدور الحيوي للمملكة العربية السعودية وقدرتها على التأثير فى النظام العربى.
٢. التقدير العربي للدور السعودي فى دعم وتعزيز العلاقات بين دول المنظومة العربية.
٣. الدور السعودي النشط لحل القضايا الإقليمية المعقدة.
٤. ممارسة المملكة للتأثير من خلال منظمتين إقليميتين على قدر كبير من الأهمية (جامعة الدول العربية و مجلس التعاون الخليجي).

تساؤلات الدراسة:

تهدف الدراسة للإجابة على عدد من التساؤلات الهامة ويتشكل التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة في السؤال التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه المملكة العربية السعودية فى عملية التكامل العربي من خلال عضويتها فى جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وما هي حدود هذا الدور وما هو النهج الذي يتخذه وما هي المصالح المترتبة على تحقيق التكامل العربي بالنسبة للمملكة.

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :

١ -لماذا تمارس المملكة دوراً فى تحقيق التكامل العربي؟

٢ -ما هي المصالح الدافعة للمملكة للعب هذا الدور؟

٣ -ما هي الوسائل التي تستخدمها المملكة لتحقيق ذلك؟

٤ -كيف تعمل المملكة على تحقيق التكامل العربي من خلال جامعة الدول العربية ومن خلال مجلس التعاون الخليجي، وكيف تعمل على دعم التضامن والتكامل العربي؟

٥ -ما هي القضايا المعوقة للتكامل العربي وما هو دور المملكة فى حلها؟

وتقوم الدراسة على عدة مقولات تسعى إلى اختبارها مثل :

- ❖ أن المملكة العربية السعودية تلعب دورا كبيرا فى التأثير على قضايا المنطقة وأن بإمكانها استغلال دورها فى تدعيم التضامن والتكامل العربي.
- ❖ أن المملكة تستخدم المنظمات الإقليمية كقناة فاعلة فى ممارسة دورها فى دعم التكامل العربي من خلال المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية.
- ❖ أن المملكة ترغب فى زيادة وتأكيد دورها الريادي فى الإطار العربي وتفعيله بصورة كبيرة.
- ❖ تنتهج المملكة حاليا التكامل الوظيفي كأداة ومنهج لتحقيق التكامل العربي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التصدي للدور السعودي فى تحقيق التكامل العربي من حيث قدرتها وإمكانياتها فى التأثير فى مجالها الخليجي بصفة خاصة وفي المجال العربي بصفة عامة وذلك من خلال القنوات الرئيسية لممارسة التأثير وهي جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي من خلال حل مشكلات منطقة الخليج والمنطقة العربية الرئيسية ودفع جهود التعاون والتكامل من خلال التدرج فى تحقيق التكامل من الإطار الأصغر فى منطقة الخليج إلى الإطار الأوسع في المنطقة العربية.

وبصفة خاصة تركز الدراسة وتهدف إلى :

١ -توضيح أهمية الدور السعودي فى تحقيق التكامل العربي باعتبارها من أكبر الدول في الإطار العربي.

٢ -تسليط الضوء على أهم القضايا التي ساعدت المملكة فى حلها دعما للتضامن والتكامل العربي.

٣ -التعرف على الرؤية السعودية الجديدة لعملية التكامل الاقتصادي وتعزيزه.

٤ -كيفية التحرك السعودي من خلال جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

النطاق الزمني للدراسة :

تعتبر نقطة البداية الزمنية لهذه الدراسة هى نفس نقطة البداية لظهور أكبر تجمع إقليمي عربي وهو منظمة جامعة الدول العربية حيث بدأ الدور السعودي يتبلور باتجاه تحقيق التكامل مع باقي الدول العربية. ولكن سوف يتم التركيز للدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية مع بداية حقبة التسعينات حيث تحاول المملكة على إيجاد حلول لمشكلات الدول العربية التي تعوق عملية التكامل بين الدول العربية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج البنائي الوظيفي كمساق لدراسة دور المملكة العربية السعودية فى دعم التكامل العربي حيث يقوم الباحث بالتعرض لهذا الدور من خلال عرض الدور السعودي فى إطار منظمتين إقليميتين على درجة عالية من الأهمية وهما جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي والتي تشارك المملكة فيهما كعضو فاعل ومؤثر وبما لها من قدرات تمكنها من دعم التكامل من خلال هاتين المنظمتين.

فمن المعروف أن العلاقات الدولية تنقسم إلى علاقات صراع وعلاقات تعاون ويدخل فى إطار العلاقات التعاونية منهج التكامل الوظيفي الذي يعتمد على التدرج للوصول إلى مصلحة اقتصادية مشتركة تؤدي إلى تكتل اقتصادي يزيد باستمرار مع فكرة التدرج ليصل إلى تكامل سياسي وإذا ما وجدت المصلحة الاقتصادية فإنها تدفع بالدول إلى السير قدما فى طريق التكتل والتكامل فى إطار منظمات إقليمية وغير إقليمية.

وبلستقراء فكرة التكامل العربي الخليجي نجد أنها قد قامت على أسس وظيفية فالمدخل الوظيفي يقوم على افتراضات مقتضاها أن التنم يةِ والتقدم من خلال التعاون والاندماج تساعد على القضاء على النزاعات السياسية المتناقضة وتقضي على أسباب الحروب وعدم الاستقرار.

كما يتضمن المنهج الوظيفي تحليل لمناهج وإجراءات وآليات ومراحل بناء العملية التكاملية ذاتها، وسياسات التكامل بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أي السياسات المتبعة في مجالات أو قطاعات معينة بما يساهم في تعزيز عملية التكامل.

ومن الملاحظ أن المنهج العقلاني القائم على المصالح والوظيفية والتدرج ثم حل المعضلات التقليدية بوسائل غير تقليدية هو الطريق لتحقيق التكامل من خلال تكتلات مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي بعد أن تخلى العرب عن النهج القومي الذي سيطر على التفكير العربي، والذي كان يصر دائما على حق الأمة العربية المجزأة في قيام دولتها الموحدة في قفزة فورية عملاقة تكتسح الحواجز المصطنعة، وقرروا بدلا من ذلك اقتفاء أثر التجربة الأوروبية، وتبني نهج وظيفي لبناء وحدة تدريجية على مراحل، تبدأ بتكامل اقتصادي وتنتهي بشكل من أشكال الوحدة السياسية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة الدكتور طارق عبد اللطيف، حول تجربة التكاملية الاقتصادية الأوروبية والعربية: دروس وعبر.جريدة عالم الغد ، فيينا ،المركز الأكاديمي للدراسات الإعلامية وتواصل الثقافات ،العدد الرابع و يونيو 2005.

وتخلص الدراسة إلى:

1- وجوب قيام أي تكتل تكاملي على أسس وثوابت من العدالة والمساواة وتوازن القوى ووضوح الأهداف التي يسعى التكتل لتحقيقها، وكذلك وضوح الاستراتيجيات التي تسلك من اجل تحقيق تلك الأهداف، وبالنظر لعدم توفر أي من هذه الثوابت في التجربة التكاملية العربية فان الضرورة تدعو إلى توفيرها حتى تتحقق المشاركة الفاعلة في المسيرة التكاملية .

2- ان كفاءة وفاعلية العمل التكاملي المشترك إنما تفترض تلاقي الإرادات القطرية وإيمانها وقناعتها بجدوى وضرورة هذا العمل، واستعدادها طوعيا للتخلي الجزئي عن السيادة القطرية لصالح الكيان القومي المشترك، وهذا ما تم فعلا في التجربة التكاملية الأوروبية وحققت من خلال ذلك نتائج باهرة، وبكلام آخر فان على البلدان العربية ان تكون مستعدة للتخلي عن " لا عقلانيتها القطرية " التي تشكل أهم الأسباب التي أدت لتعثر وفشل التجارب التكاملية العربية.

2- دراسة الأستاذ الدكتور حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

وتخلص الدراسة إلى:

تقتضي المقارنة بين التجربتين العربية والأوروبية في رأي المؤلف أن نفترض أن البلدان العربية مقتنعة تمام الاقتناع بضرورة التخلي عن النهج القومي الذي سيطر على التفكير العربي، والذي كان يصر دائما على حق الأمة العربية المجزأة في قيام دولتها الموحدة في قفزة فورية عملاقة تكتسح الحواجز المصطنعة، وأن يقرر العرب بدلا من ذلك اقتفاء أثر التجربة الأوروبية، وتبني نهج وظيفي لبناء وحدة تدريجية على مراحل، تبدأ بتكامل اقتصادي وتنتهي بشكل من أشكال الوحدة السياسية.

3- دراسة محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي من 1971-1992، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998.

تناولت الدراسة البيئة الداخلية للنظام الإقليمي الخليجي من حيث هيكله وخصوصية نشأته ومستويات القوة وتوزيعها وخصائصها، والعلاقة بينه وبين النظام العربي والدولي.

وخلصت الدراسة إلى أن النظام الإقليمي الخليجي يواجه أزمة حقيقية، وأنه في حاجة إلى فكر جديد يضع حدودا للتدخل الأمريكي ويطرح مفهوما جديدا للأمن الإقليمي عبر مفهوم الأمن العسكري، مفهوما يؤسس على قاعدة الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء في النظام.

4- دراسة أحمد عبدالونيس شتا، د. أحمد حسن الرشيدي، التكامل الإقليمي العربي: مشكلاته ووسائل النهوض به، دراسة تأصيلية في ضوء خبرة التنظيم الدولي الأوروبي، مجلة الشريعة والقانون، العدد السادس، 1991، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة.

وخلصت الدراسة إلي التطرق إلي مفهوم التكامل الإقليمي العربي والمشكلات التي تواجهه والنظر إلي عملية التكامل الإقليمي في ضوء العديد من النظريات أهمها النظرية الوظيفية حيث أنها ظهرت كرد فعل نتج عن إخفاق النظريات التي سادت حقل العلاقات الدولية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ونظرية الوظيفية الجديدة، والتطرق إلي أهم مقومات التكامل الإقليمي والنظر إلي أهم المعوقات التي واجهت عملية التكامل والتطرق إلي النموذج الأوروبي والأسباب التي أدت إلي نجاحه في عملية التكامل.

5-دراسة أمل إبراهيم حسن، علاقات المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج الفترة 1964 وإلى 1974، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1981.

أظهرت الدراسة العلاقة القوية التي تمتلكها المملكة العربية السعودية مع دول مجلس التكامل الخليجي، والتي تحقق التكامل في مجالات متعددة على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأوضحت الاستراتيجيات التي تملكها المملكة من أجل تحقيق أهداف التكامل الإقليمي فيما بينها، وتناولت الدراسة الثقل السياسي والديني للمملكة للتقريب بين دول الخليج العربي وإحياء فكرة التكامل وإنشاء السوق العربية المشتركة وأيضا حل القضايا المشتركة، وكذلك تناولت الدراسة الإنجازات التي حققتها المملكة والدور الفعال الذي قامت به في مجال التكامل والاستقرار لدول الخليج العربي.